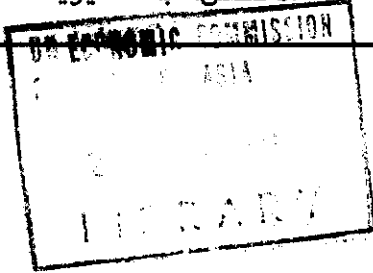




التوزيع: عام
E/ESCWA/STAT/85/WG. 1/BP. 1
٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

ARABIC

الاصـل: بالانكليزية



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الندوة الاقليمية حول التعدادات العامة

للسكان والمساكن في منطقة غربي آسيا

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الاول/

ديسمبر ١٩٨٥

بغداد

تطبيق المعايير الدولية الجديدة على قياس

السكان النشطين اقتصادياً

الاستخدام والبطالة في دورة عام ١٩٩٠

للتعدادات السكانية والاسكانية

الآراء الواردة في هذه الورقة ادما تعبر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تلزم بالضرورة رأي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

85-1272

تطبيق المعايير الدولية الجديدة على قياس السكان النشطين اقتصادياً،
الاستخدام والبطالة في دورة عام ١٩٩٠ للتعدادات السكانية والاسكانية

(اعد هذه الورقة المكتب الاحصائي لمنظمة العمل الدولية)

١- الغرض من هذه الورقة هو مناقشة السمات الرئيسية للمعايير الجديدة المتعلقة باحصاءات الاستخدام والبطالة والسكان النشطين اقتصادياً، لكي يسهل تطبيقها في دورة عام ١٩٩٠ للتعدادات السكانية والاسكانية في البلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وترد هذه المعايير في القرار المتعلق باحصاءات السكان النشطين اقتصادياً، والاستخدام، والبطالة الجزئية، ونقص العمالة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لاحصائي العمل في عام ١٩٨٢.

٢- والهدف من المعايير الدولية الجديدة، هو أساساً توفير المبادئ التوجيهية الفنية لجميع البلدان وخصوصاً البلدان، التي لا تتوفر فيها احصاءات متطورة عن السكان النشطين اقتصادياً، وتعزيز قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. وهذه المعايير الدولية الجديدة تحل محل المعايير السابقة الواردة في القرار الخاص باحصاءات القوى العاملة، والاستخدام والبطالة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثامن لاحصائي العمل في عام ١٩٥٤.

٣- ويحدد قرار المؤتمر الدولي الثالث عشر لاحصائي العمل (١٩٨٢)، أهداف احصاءات السكان النشطين اقتصادياً كما يحدد المفاهيم والتعريفات الأساسية، وأهم التصنيفات، وبعض الموضوعات الخاصة بجمع البيانات والمبادئ التوجيهية لتقييم النتائج ونشرها. والموضوعات التي تغطيها هذه الورقة هي الموضوعات التالية:

- مفهوم النشاط الاقتصادي ونطاقه،
- تعريف الاستخدام،
- تعريف البطالة،
- تعريف السكان النشطين اقتصادياً وقياسهم،
- السكان النشطين في المعتاد والسكان النشطين في الوقت الحالي.

ولا تتناول هذه الورقة قياس البطالة الجزئية وغيرها من الجوانب المتعلقة بالسكان النشطين اقتصادياً التي تناولها قرار المؤتمر الدولي الثالث عشر لاحصائي العمل (١٩٨٢).

مفهوم النشاط الاقتصادي ونطاقه

٤- يعد الفهم الواضح لمفهوم «النشاط الاقتصادي» ونطاقه شرطا أساسيا لتطبيق تعريفات الاستخدام والبطالة والسكان النشطين اقتصاديا تطبيقا صحيحا في التعدادات والمسوح. أما مفهوم النشاط الاقتصادي ونطاقه، المستخدمان لتعريف السكان النشطين اقتصاديا فهما نفسهما الواردان في نظام الأمم المتحدة للحسابات والموازن القومية. فالنشاط الاقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية التي تشمل «كل إنتاج وتجهيز للمنتجات الأولية سواء للبيع أو للمبادلة أو للاستهلاك الذاتي، وإنتاج أية سلع أو خدمات أخرى من أجل البيع، والإنتاج المقابل لغرض الاستهلاك الذاتي في حالة الأسر التي تنتج مثل هذه السلع والخدمات من أجل البيع». وفي الجدول التالي محاولة لتوضيح نطاق تعاريف النشاط الاقتصادي.

الجدول

النشاط	للبيع (أو المبادلة) فقط	لكل من السوق (أو المبادلة) والاستهلاك الذاتي	للاستهلاك الذاتي فقط
١	٢	٣	٤
إنتاج وتجهيز المنتجات الأولية (١)	+	+	+
إنتاج السلع والخدمات في قطاعات أخرى (قطاعات ثانوية وثالثة) (٢)	+	+	-

+ تعني أن النشاط المقابل يعتبر نشاطا اقتصاديا.
- تعني أن النشاط المقابل لا يعتبر نشاطا اقتصاديا.

(١) الزراعة والكنص والحراجه وصيد الاسماك وكذلك التعدين والاستخراج أي القسمان الرئيسيان ١ و ٢ في التصنيف الصناعي الدولي القياسي (١٩٦٨) والأنشطة التجهيزية المقابلة.

(٢) جميع التقسيمات الرئيسية الأخرى في التصنيف الصناعي الدولي القياسي (١٩٦٨) باستثناء الجزء المذكور في ١ أعلاه.

٥- ويظهر من العمود ٤ في الجدول أن إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك الذاتي فحسب يعامل معاملة مختلفة حسب ما إذا كان الإنتاج في القطاع الأولي أم في قطاع غير الأولي. ففي القطاع الأولي يعامل الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي على أنه نشاط اقتصادي، بينما في حالة القطاعات غير الأولية لا يعتبر الإنتاج لمجرد الاستهلاك الذاتي نشاطا اقتصاديا. ولذا، فإن أنشطة الإنتاج الأولي مثل إنتاج الخضر والبيض واللبن من أجل الاستهلاك الذاتي، أو تقطيع حطب الوقود وصنع العروق الخشبية من أجل الاستخدام الذاتي وكذلك أنشطة تجهيز المنتجات الأولية مثل صنع القشدة والسمن والجبن من أجل الاستهلاك الذاتي أو صنع المنسوجات والسلال والحصر من أجل الاستخدام الذاتي، لا تعتبر أنشطة اقتصادية.

٦- فالإنتاج والخدمات غير الأولية التي هي من أجل الاستهلاك الذاتي فحسب لا تعتبر سلعاً وخدمات اقتصادية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الإنتاج، التخزين والنقل لأغراض الاستهلاك الذاتي وطهو الأطعمة، وتصليح الملابس وغسلها، وتدريب الأبناء الخ. فهذه الأنشطة تبقى خارج حدود النشاط الاقتصادي.

الاستخدام

٧- يرد فيما يلي نص التعريف الدولي الجديد للاستخدام الوارد في قرار المؤتمر الدولي الثالث عشر لأحصائيي العمل:

«(١) تشمل كلمة «المستخدمون» جميع الأشخاص فوق سن محددة ممن كانوا في الفئات التالية خلال فترة قصيرة محددة سواء كانت اسبوعاً أو يوماً واحداً:

(أ) «استخدام مدفوع الأجر»:

(١-أ) «يمارسون العمل»: وهم الأشخاص الذين كانوا يؤدون عملاً خلال الفترة المرجعية، مقابل أجر أو مرتب، سواء نقداً أو عيناً.

(٢-أ) «لهم وظيفة لكن لا يمارسون العمل»: وهم الأشخاص الذين سبق لهم العمل في وظيفتهم الحالية وكانوا لا يمارسون العمل، مؤقتاً، في الفترة المذكورة وكانوا مرتبطين رسمياً بوظيفتهم. ولا بد من تحديد هذا الارتباط الرسمي بالوظيفة في ضوء ظروف البلد وبما يتفق مع واحد أو أكثر من المعايير التالية: ١، استمرار الحصول على أجر أو مرتب؛ ٢، تأكيد بالعودة إلى العمل بعد نهاية الظروف الطارئة أو اتفاق على تاريخ للعودة؛ ٣، إعتبار الفترة التي انقضت في التغيب عن الوظيفة، بمثابة الفترة التي يتلقى عنها العاملون فوائد تعويضية دون التزامات بقبول عمل آخر، كلما كان ذلك ممكناً.

(ب) «العاملون لحسابهم»:

(ب-١) «يمارسون العمل»: وهم الأشخاص الذين أدوا في الفترة المرجعية بعض العمل بغرض الربح أو الكسب الأسرى، نقداً أو عيناً؛

(ب-٢) «لديهم مشروع لكن لا يمارسون العمل»: وهم الأشخاص الذين لديهم مشروع، قد يكون مشروعاً تجارياً، مزرعة أو مشروع خدمات، وكانوا لا يمارسون العمل، مؤقتاً، في الفترة المرجعية لأي سبب بعينه.

(٢) يمكن، للأغراض العملية، تفسير مفهوم «بعض العمل» بأنه العمل لمدة ساعة واحدة على الأقل.

(٣) يعتبر مستخدمين بأجر، الأشخاص الذين لا يمارسون العمل، بصفة مؤقتة، بسبب مرض أو إصابة أو عطلة أو اجازة، أو اضراب أو اغلاق، أو اجازة دراسية أو تدريبية، أو اجازة ولادة أو اجازة والدين، أو تخفيض النشاط الاقتصادي، أو اختلال مؤقت في تنظيم العمل أو توقف العمل نتيجة أسباب مثل سوء الاحوال الجوية أو عطل ميكانيكي أو كهربائي أو نقص في المواد الخام أو الوقود أو غير ذلك من التغيب المؤقت عن العمل باجازة أو بدون اجازة، بشرط ان يكونوا مرتبطين رسميا بالوظيفة.

(٤) يعتبر اصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، والاعضاء في تعاونيات المنتجين، عاملين لحسابهم ويصنفون على أنهم «يمارسون العمل» أو «لا يمارسون العمل»، حسب الحالة.

(٥) يعتبر افراد الأسرة الذين يمارسون العمل بلا أجر، من العاملين لحسابهم بغض النظر عن عدد الساعات التي عملوها خلال الفترة المرجعية. والبلدان التي تفضل، لأسباب خاصة، تطبيق معيار للحد الأدنى من الوقت على إدراج افراد الأسرة العاملين بلا أجر ضمن المستخدمين، عليها ان تحدد الذين عملوا أقل من الوقت المقرر وتصنفهم تصنيفا مستقلا.

(٦) يعتبر الاشخاص المشتغلون في انتاج السلع والخدمات الاقتصادية للاستهلاك الشخصي أو استهلاك الأسرة، عاملين لحسابهم اذا كان هذا الانتاج يشمل مساهمة هامة في الاستهلاك الكلي للأسرة.

(٧) يعتبر المتدربون على مهنة، الذين تقاضوا اجرا، نقدا أو عينا، من العاملين بأجر ويصنفوا على أنهم «يمارسون عملا» أو «لا يمارسون عملا» على نفس الاساس المتبع مع غيرهم من الاشخاص العاملين بأجر.

(٨) الطلاب، وربات البيوت وغيرهم من المشتغلين اساسا في أنشطة غير اقتصادية خلال الفترة المرجعية والذين كانوا في الوقت نفسه يعملون بأجر أو يعملون لحسابهم وفقا للتعريف الوارد في الفقرة الفرعية (١) اعلاه، ينبغي ان يعتبروا مستخدمين على نفس اساس الفئات الاخرى من الاشخاص وأن يحددوا تحديدا مستقلا، كلما أمكن.

(٩) يجب أن يدرج افراد القوات المسلحة ضمن الاشخاص المستخدمين بأجر. ويجب ان تشمل القوات المسلحة كلا من الافراد النظاميين والمؤقتين على النحو المحدد في أحدث تنقيح للتصنيف النموذجي الدولي للمهن.»

٨- ورغم ان التعريف الدولي الجديد للاستخدام يشبه الى حد كبير تعريف الاستخدام الذي سبقه والذي اعتمده المؤتمر الدولي الثامن لاحصائيي العمل (١٩٥٤) فإنه يقدم بعض الايضاحات التي يمكن بها قياس الاستخدام بمزيد من الصحة والدقة. وتتضمن التحسينات التي ينطوي عليها التعريف الجديد للتوظيف ما يلي:

(أ) أنه يميز تمييزاً أساسياً بين العمل المدفوع الأجر و«العمل للحساب الشخصي» ويقدم معايير مناسبة لكل فئة؛

(ب) أنه يحدد طول الفترة الزمنية بأنها ساعة واحدة يقضيها الشخص في العمل خلال الأسبوع المتخذ كمرجع لتصنيفه كشخص مستخدم؛

(ج) أنه يقدم مفهوم «الارتباط الرسمي بالوظيفة» لتوضيح فئة الذين «لهم وظيفة لكن لا يمارسون العمل» ولحل مشكلة التناول الإحصائي للأشخاص المسرحين؛

(د) أنه يلغي معيار الحد الأدنى من الزمن (ثلث زمن العمل المعتاد) الذي كان معمولاً به في الماضي بالنسبة لأفراد الأسرة العاملين بالأجر؛

(هـ) أنه ينص بوضوح على ما يلي:

- أنه ينبغي اعتبار المتدربين على مهنة، الذين تقاضوا أجراً، نقداً أو عيناً، في عمل مدفوع الأجر،
- أنه ينبغي إدراج أفراد القوات المسلحة ضمن الأشخاص العاملين بأجر.
- أنه ينبغي اعتبار الطلاب وربات البيوت ممن يشتركون أساساً في أنشطة غير اقتصادية خلال الفترة المذكورة ويعملون في الوقت نفسه بأجر أو يعملون لحسابهم الشخصي، مستخدمين على نفس أساس الفئات الأخرى من المستخدمين.

٩- هناك نقطتان يتعين توضيحهما بتعلقان بالفقرة الفرعية ٦ من تعريف الاستخدام. فهي تشير إلى الأشخاص المشغولين في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية للاستهلاك الشخصي أو الأجنبي في القطاع الأولي فقط. وكما سبق التفسير في إطار مفهوم النشاط الاقتصادي ونطاقه، فإن إنتاج السلع والخدمات من أجل الاستهلاك الشخصي في القطاعين الآخرين غير الأولي (القطاع الثانوي والقطاع الثالث) لا يعتبر نشاطاً اقتصادياً. وتقول الفقرة الفرعية ٦ أيضاً إنه ينبغي اعتبارهما عملاً للحساب الشخصي إذا كان هذا الإنتاج يشمل مساهمة هامة في الاستهلاك الكلي للأسرة. ومعيار الأهلية هذا الذي يقول «مساهمة هامة في استهلاك الأسرة» يحتاج إلى تفسير مناسب حسب ظرف كل بلد.

البطالة

١٠- يرد فيما يلي نصل التعريف الدولي الجديد للبطالة الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لإحصائيات العمل (١٩٨٢).

(١) يشمل تعبير «غير مستخدمين» جميع الأشخاص فوق سن معينة ممن كانوا أثناء الفترة المرجعية كما يلي:

(أ) «بدون عمل»، أي لم يكونوا يعملون بأجر ولا لحسابهم الشخصي؛

(ب) «متاحون في حينه للعمل»، أي كانوا متاحين للعمل بأجر أو للعمل للحساب الشخصي خلال الفترة المرجعية؛

(ج) «باحثون عن عمل»، أي اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة معينة بحثا عن عمل بأجر أو عمل للحساب الشخصي. وهذه الخطوات المحددة قد تشمل التسجيل في أحد مكاتب العمل العامة أو الخاصة؛ أو تقديم طلبات لأصحاب أعمال؛ أو السؤال في مواقع العمل أو المزارع أو بوابات المصانع، أو في السوق أو غير ذلك من أماكن التجمع؛ أو نشر إعلانات في الجرائد أو الرد عليها؛ أو طلب المساعدة من أصدقاء أو أقارب؛ أو البحث عن أرض، أو بناء، أو آلات أو معدات لإقامة مشروع خاص؛ أو الترتيب للحصول على موارد مالية؛ أو تقديم طلبات للحصول على تصاريح وتراخيص، الخ.

(٢) في الحالات التي تكون فيها الوسائل التقليدية للبحث عن عمل محدودة الأهمية، وتكون فيها سوق العمل مفرقة في قلة التنظيم أو محدودة النطاق، ويكون فيها استيعاب الأيدي العاملة غير كاف، أو تكون القوة العاملة منصرفة في معظمها إلى العمل لحسابها الشخصي، يكون من الممكن تطبيق التعريف القياسي للبطالة الوارد في الفقرة الفرعية (١) أعلاه وذلك بتخفيف معيار البحث عن عمل.

(٣) عند تطبيق معيار الإتاحة للعمل في حينه، خصوصا في الحالات التي تغطيها الفقرة الفرعية ٢ أعلاه، لا بد من وضع اختبارات مناسبة تتلاءم مع ظروف كل بلد. ويمكن أن تكون هذه الاختبارات مبنية على مفاهيم مثل الرغبة الحالية في العمل والخبرة السابقة في العمل والاستعداد لقبول العمل مقابل أجر أو مرتب بالشروط السائدة محليا، أو الاستعداد لممارسة العمل للحساب الشخصي إذا ما توفر ما يلزم من موارد وتسهيلات.

(٤) وعلى الرغم من معيار البحث عن عمل الذي يتضمنه التعريف القياسي للبطالة، فإن الأشخاص الذين يكونون بدون عمل ويكونون متاحين في حينه للعمل، وأجروا ترتيبات للقيام بعمل مدفوع الأجر أو العمل للحساب الشخصي في تاريخ لاحق للفترة المرجعية، يجب أن يعتبروا في حالة بطالة.

(٥) الأشخاص المتغيبين بصفة مؤقتة عن وظائفهم وليس لهم ارتباط رسمي بالوظيفة وكانوا متاحين للعمل ويبحثون عن عمل، يجب أن يعتبروا في بطالة وفقا للتعريف القياسي للبطالة. ومع ذلك فقد تفضل البلدان، وحسب ظروفها وسياساتها الوطنية، أن تخفف معيار البحث عن العمل في حالة الأشخاص المسرحين بصفة مؤقتة. وفي تلك الحالات، فإن الأشخاص المسرحين بصفة مؤقتة ولم يكونوا يبحثون عن عمل بل كانوا مصنفيين على أنهم في حالة بطالة، يجب تحديدهم كقئة فرعية مستقلة.

(٦) الطلاب وربات البيوت وغيرهم ممن كانوا مشتركين في أنشطة غير اقتصادية خلال الفترة المرجعية، وتتوفر فيهم المعايير الواردة في الفقرتين الفرعيتين (١) و (٢) أعلاه، يجب ان يعتبروا في بطالة شأنهم في ذلك شأن الفئات الأخرى من المتعطلين عن العمل وتحديدهم تحديدا مستقلا كلما أمكن.»

١١- يقدم التعريف الدولي الجديد للبطالة بعض التعديلات وبعض التوسع بالنسبة لتعريف عام ١٩٥٤ السابق عليه. فهو اولا يضع تعريفا قياسيا للبطالة يضم ثلاثة معايير اساسية هي (أ) «بلا عمل» اثناء الفترة المرجعية، (ب) «متاحون في حينهم للعمل» اثناء الفترة المرجعية، (ج) «يبحثون عن عمل» في فترة قريبة معينة (يمكن ان تكون اطول من الفترة المرجعية).

١٢- اما المعيار الاول - كون الشخص بلا عمل - فهو مكمل لتعريف الاستخدام. والشخص الذي تتوفر فيه شروط الاستخدام المبينة في الفقرة ٧ يجب الا يصنف على انه في حالة بطالة حتى اذا كان يبحث عن عمل بديل او اضافي. وفي اطار قياس النشاط الاقتصادي باستخدام فترة مرجعية قصيرة، تكون الاولوية للاستخدام على البطالة وتكون البطالة اولوية على الأنشطة غير الاقتصادية مثل التدبير المنزلي والدراسة الخ.

١٣- واما المعيار الثاني - المتاحون في حينهم للعمل - فمقصود به تحديد الاشخاص المتاحين للعمل من بين الاشخاص المعتبرين بلا عمل، تمييزا لهم عن الاشخاص غير المتاحين للعمل اثناء الفترة المرجعية. وعند استخدام هذا المعيار مع المعيار الثالث - يبحثون عن عمل - فانه يؤدي الى حصر الاشخاص الباحثين عن وظائف يبدأون فيها في تاريخ لاحق، من بين عدد الاشخاص المتعطلين.

١٤- واما المعيار الثالث - البحث عن عمل - فيتطلب من الشخص نشاطا محددا للبحث عن عمل سواء باجر او لحسابه الشخصي. ولا يكفي في هذه الحالة مجرد تعبير الشخص عن نيته. وتعدد الفقرة الفرعية (ج) اعلاه نوع الخطوات التي يمكن ان يتخذها الاشخاص الباحثون عن عمل.

١٥- وقرار عام ١٩٨٣ يخفف شرط «البحث عن عمل» في الفقرة الفرعية (٢) وذلك لاستيعاب الحالة في البلدان الاقل نموا من غيرها التي قد لا يشمل فيها معيار البحث عن عمل، نطاق البطالة بأكمله. ومن المهم عند تطبيق معيار «الإتاحة في حينه للعمل» ان توضع اختبارات مناسبة تتلاءم مع ظروف كل بلد.

١٦- واما قرار عام ١٩٥٤ الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن لاصحائي العمل، فقد عامل التسريح بدون اجر، على انه بطالة، سواء كان مؤقتا او الى اجل غير مسمى، بغض النظر عن أي اعتبار آخر. ومع ذلك، فان التعريف الجديد اكثر تقييدا من حيث انه لا يعامل كحالات بطالة الا الحالات التي لا يوجد فيها ارتباط رسمي بالوظيفة ويكون فيها الاشخاص متاحين في حينهم للعمل ويبحثون عن عمل.

تعريف السكان النشطين اقتصاديا وقياسهم

١٧- ان عبارة «السكان النشطين اقتصاديا» تشمل جميع الاشخاص من الجنسين، الذين يؤلفون القوة العاملة المعروضة لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية خلال فترة محددة متخذة كمرجع زمني. وتعريف السلع والخدمات الاقتصادية هو نفس التعريف الوارد في نظام الامم المتحدة للحسابات والموازن القومية الذي ورد فيما تقدم في اطار مفهوم النشاط الاقتصادي ونطاقه.

١٨- ولقد ذكر قرار المؤتمر الدولي الثالث عشر لاصحائي العمل (١٩٨٢) مقياسين مفيدتين للسكان النشطين اقتصاديا. فهؤلاء السكان هم «السكان النشطون في المعتاد» مقيسين الى فترة مرجعية طويلة مدتها سنة مثلا، و«السكان النشطين في ذلك الحين» او ما يعادل ذلك، اي، «القوة العاملة» مقيسة بالنسبة الى فترة مرجعية قصيرة كاسبوع او يوم واحد مثلا. وترد فيما يلي توصيات المؤتمر الدولي الثالث عشر لاصحائي العمل:

السكان النشطون في المعتاد

«(١) تشمل عبارة «السكان النشطون في المعتاد» جميع الاشخاص فوق سن معينة ممن كانوا «مستخدمين» او «متعطلين» من حيث وضعهم النشاطي الرئيسي، المحدد بعدد الاسبوع او الايام خلال فترة طويلة معينة (مثل ال ١٢ شهرا او السنة التقويمية السابقة).

(٢) يمكن تقسيم مفهوم السكان النشطين اقتصاديا تقسيما فرعيا الى مستخدمين ومتعطلين وفقا لنشاطهم الرئيسي، حيثما اعتبر هذا المفهوم مفيدا ومجديا».

القوى العاملة (السكان النشطون في حينهم)

تشمل عبارة «القوى العاملة» او «السكان النشطون في حينهم» جميع الاشخاص الذين تتوفر فيهم شروط ادراجهم ضمن المستخدمين او المتعطلين».

١٩- وقد كان قرار عام ١٩٥٤ الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن لاصحائي العمل معنيا اساسا بنهج القوى العاملة الذي استخدم على نطاق واسع منذ ذلك الحين لقياس السكان النشطين اقتصاديا. والهدف من ادراج السكان النشطين اقتصاديا في قرار عام ١٩٨٢ هو توفير اطار لقياس السكان النشطين اقتصاديا عندما يكون الهدف هو الحصول على بيانات تعكس نمطا سائدا من النشاط وحيثما يكون هناك نمط موسمي هام من الانشطة وحيث لا يسمح برنامج جمع البيانات باجراء قياسات متكررة على مدى السنة. وعندما تشمل السنة دورة زراعية ومناخية كاملة، يجذب ان يكون طول الفترة المرجعية اللازمة لقياس «السكان النشطون في المعتاد» سنة كاملة.

تطبيق المعايير الجديدة في دورة ١٩٩٠ للتعدادات السكانية في بلدان الاسكوا

٣٠- توفر التعدادات السكانية المقبلة وسيلة لجمع البيانات عن السكان النشطين اقتصادياً، وعن الاستخدام والبطالة وذلك بتطبيق المعايير الدولية الجديدة التي أوصى بها المؤتمر الدولي الثالث عشر لاصصائي العمل (١٩٨٣). ومن القضايا الرئيسية التي يتعين حلها لقياس النشاط الاقتصادي في أى تعداد سكاني، قضية الاختيار بين نهج النشاط المعتاد ونهج النشاط في حينه.

